

Distr.: General
14 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البندان ٥٣ و ١٤٣ من جدول الأعمال
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من
جميع نواحي هذه العمليات
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات
الأمم المتحدة لحفظ السلام

دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - أكد مجلس الأمن، في بيان رئيسه المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عن السلام والأمن في أفريقيا (S/PRST/2009/26)، على أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. وذكر بأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين بما يتفق والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يحسّن الأمن الجماعي. وفي هذا السياق، طلب مجلس الأمن أن أقدم إليه معلومات مستكملة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأن أقدم في موعد أقصاه ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تقريراً مرحلياً عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي عند اضطراره بعمليات دعم السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. ويأتي هذا التقرير في أعقاب تقرير المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (A/64/359-S/2009/470)، الذي تضمن وصفا مفصلاً للطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تقدم دعماً فعالاً للاتحاد الأفريقي في



عمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة، والذي تضمن تقييما للتوصيات الواردة في التقرير المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الذي وضعه الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) للنظر في أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (S/2008/813 - A/63/666)، وبخاصة تحديد آليات التمويل المستدام والمرن القابل للتنبؤ لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي قررتها الأمم المتحدة.

٢ - ويبحث الفرع الأول من هذا التقرير التقدم المحرز في تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويتضمن القسم الثاني وصفا للعلاقة بين المنظمتين على صعيد العمليات، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية. ويعرض القسم الثالث التحديات الرئيسية في تمويل عمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، ويسلط الضوء على المبادرات التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأفريقي لإصلاح وتعزيز الإدارة المالية وآليات المساءلة بوجه عام، وفيما يتعلق بعمليات دعم السلام على وجه الخصوص.

ثانياً - العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

٣ - تُستخدم الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماتها دون الإقليمية على نحو متزايد في سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لبلوغ هدف إقرار السلام وتحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية. ويعتمد العمل الجماعي الناجح على إقامة شراكة فعالة واستراتيجية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وهي الشراكة التي ينبغي أن تيسر تماسك عملية صنع القرار وتقسيم المسؤوليات بصورة واضحة على أساس المزايا النسبية لكل منها. وجرى خلال السنة الماضية تعزيز التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٤ - ويواصل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعاونهما بشكل وثيق في المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، وبخاصة في أفريقيا. ويحتل الاتحاد الأفريقي موقعا فريدا باعتباره المجموعة الإقليمية الوحيدة التي يعقد معها أعضاء مجلس الأمن اجتماعا تشاوريا سنويا، ويزورون مقرها مرة كل سنتين. وتوفر هذه الاجتماعات التشاورية السنوية، التي تُعقد بالتناوب، فرصة هامة لزيادة تحديد العلاقة الاستراتيجية وتعزيزها. ومنذ بدء الترتيب الحالي في عام ٢٠٠٧، تركزت المناقشات على الدعم العام الذي تقدمه الأمم المتحدة للبرنامج العشري لبناء القدرات، وعلى أفضل السبل

لتعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن.

٥ - وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، عقد أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الاجتماع الاستشاري الرابع المشترك في نيويورك. وفي البلاغ المشترك الصادر في ختام الاجتماع (S/2010/392، المرفق)، أكد أعضاء المجلسين من جديد أهمية زيادة تعزيز التعاون بين الهيئتين، وبخاصة في مجالات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، كما جددوا التزامهما بذلك. وتركزت مناقشات المجلسين على سبل زيادة تعزيز التعاون ونظم الاتصالات بينهما. واقترح بعض الأعضاء زيادة التفاعل بين الهيئتين، بعقد المزيد من الاجتماعات العادية والمعمقة. واتفق الجميع على أن الاجتماعات التشاورية السنوية ينبغي أن تعالج المسائل الجوهرية ذات الاهتمام المشترك. كما جرى النظر في الاضطلاع ببعثات ميدانية تعاونية، على أساس كل حالة على حدة، وكذلك القيام، عند الاقتضاء، بعمليات مختارة لحفظ السلام لتعزيز التأزر في جهود الرصد وتقييم النتائج واستراتيجيات الاستجابة. ورحبت جمعية الاتحاد الأفريقي، في مقررها ٢٩٤ (د-١٥)، بتطوير الشراكة بين مجلس السلام والأمن، من جهة، ومجلس الأمن واللجنة السياسية والأمنية بالاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى، بما في ذلك عقد الرابع الاجتماع التشاوري السنوي الرابع بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٦ - وثمة مثال آخر يبين الشراكة المتنامية بين المجلسين، وهو ازدياد أعداد الإحاطات التي يقدمها مسؤولو الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن، وعدد الإحاطات التي قدمها ممثلو الأمم المتحدة الخاصون لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فعلى مدى العام الماضي، قدم مسؤولون من الاتحاد الأفريقي إحاطات لمجلس الأمن في خمس عشرة مناسبة حول مختلف القضايا، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والصومال وغينيا - بيساو، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات في أفريقيا، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وقدم الممثلون الخاصون للأمن العام إحاطات إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مناسبات عديدة هذا العام، بما في ذلك فيما يتعلق بالأوضاع في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال ومدغشقر.

الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي

٧ - تتضح العلاقة المعززة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في التعاون الوثيق المتزايد بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن الدوليين. ويسعدني أن أشير إلى عدد من التدابير الملموسة التي اتخذت لزيادة تكامل وترشيد العلاقة بين

وجود الأمانة العامة للأمم المتحدة في أديس أبابا والاتحاد الأفريقي. واستجابة للاقتراحات الواردة في تقرير المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (A/64/359-S/2009/470)، أنشئ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، الذي يرأسه الأمين العام المساعد السيد زاكاري موبوري - مويتا. ويدمج هذا المكتب ولايات مكتب الاتصال السابق للأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وفريق دعم عمليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام، وفريق الأمم المتحدة للتخطيط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما أدمجت في هذا المكتب الجديد عناصر الدعم في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وآلية تنسيق الدعم المشتركة.

٨ - ويظل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي على استعداد لتعزيز التعاون والحد من الازدواجية والاستفادة من أوجه التآزر الناتجة عن تجميع الموارد بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة. ويوفر المكتب قناة إضافية يمكن من خلالها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل معا بشكل وثيق في مجالات تشمل: الوساطة؛ والمساعدية الحميدة ومنع نشوب النزاعات؛ والانتخابات؛ وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والإعلام؛ والعمليات العسكرية وعمليات الشرطة؛ والإجراءات المتعلقة بالألغام، والمسائل المتصلة بالأمن. وعلى الرغم من أن المكتب لا يزال في مرحلة التأسيس، فإن عناصره تعمل مع لجنة الاتحاد الأفريقي، وتقدم المشورة الفنية في مجالات مثل القدرات المؤسسية والتشغيلية للإدارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، والخدمات اللوجستية، والتدريب، فيما يتصل بالبعثات، ولا سيما في سياق العمليات الجارية والمقبلة لدعم السلام، واحتياجات الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، بما في ذلك القوة الاحتياطية الأفريقية.

٩ - وتعمل الأمانة العامة بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي للتعجيل بتشغيله بالكامل. وسيتعين تقييم الآثار المترتبة على الاندماج مع تطور عمل المكتب، وستواصل الأمانة العامة استكشاف المزيد من مجالات التكيف لتعزيز فعالية المكتب.

١٠ - وعلى المستوى الاستراتيجي، اشتركت مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جان بينغ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في عقد الجلسة الافتتاحية لفرقة عمل مشتركة بشأن السلام والأمن، تركزت على تعزيز الشراكة الاستراتيجية للسلام والأمن بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي (انظر A/64/359-S/2009/470، الفقرة ١٢). وبعد ذلك، اجتمعت فرقة العمل في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على مستوى وكلاء الأمين العام للأمم المتحدة ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، حيث ناقشت القضايا الاستراتيجية الرئيسية والحالات القطرية التي تؤثر على عمل كل من المنظمتين في القارة. واتفق على أن

يعقد الاجتماع المقبل لفرقة العمل على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

١١ - والتبادلات المباشرة المنتظمة للآراء بين مكاتب الأمانة العامة والمفوضية هي آلية أخرى أصبح تعاوننا من خلالها أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وفي العام الماضي، جرت سلسلتان من هذه التبادلات للآراء في شكل الاجتماعين التشاوريين الثالث والرابع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات واحتوائها وحلها في أفريقيا، اللذين عُقدا يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في أديس أبابا، ويومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في غابورون. وتمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير السابق (انظر A/64/359-S/2009/470، الفقرة ١٦)، تم توسيع المشاركة في هذه التبادلات لتشمل موظفين من مجالي حفظ السلام والشؤون الإنسانية، عند الاقتضاء. وأسفرت هذه الاجتماعات عن مبادرات مشتركة ملموسة على الصعيد القطري، وعن نظرة موسعة لما ينشأ من تحديات وفرص عندما تعمل المنظمات معا. وتُبدل بصورة منتظمة جهود إضافية لضمان المتابعة الكافية للمناقشات ولتنفيذها على النحو اللازم.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من أنشطة برنامج سنة السلام والأمن في عام ٢٠١٠، عُقد في القاهرة، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، معتكف رفيع المستوى بشأن تعزيز السلام والأمن والاستقرار. وخلال المعتكف، ناقش كبار المسؤولين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون الذين يعملون في القارة، مع المنظمات الشريكة، القضايا المشتركة بين القطاعات ذات الصلة بمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، بما في ذلك: (أ) تغيير أنظمة الحكم بصورة غير دستورية؛ (ب) أعمال العنف والنزاعات المرتبطة بالانتخابات؛ (ج) السلام والعدالة والمصالحة؛ (د) إصلاح القطاع الأمني؛ (هـ) إدارة الموارد الطبيعية وتقاسم الثروة؛ (و) التحديات المرتبطة بتنفيذ اتفاقات السلام. وجرى تشجيع الاتحاد الأفريقي على تنظيم معتكف مماثل في العام المقبل، وعلى إنشاء منتديات إقليمية، عند الاقتضاء، للوسطاء لدعم السلام في أفريقيا.

ثالثا - العلاقة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي على صعيد العمليات

١٣ - إن الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على صعيد عمليات السلام والأمن هي شراكة من شقين. أولا، من خلال تنفيذ إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي ودعم الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، فضلا عن المبادرات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل المبينة في تقرير المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر، تدعم الأمم المتحدة

الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدراته في مجال السلام والأمن الدوليين. وثانياً، تعمل المنظمتان معاً من خلال آليات مختلفة في سياقات قطرية محددة، وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز الاتصالات العادية على مستوى المقرين فيما يتصل بالجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تواجهها القارة.

منع نشوب النزاعات وصنع السلام

١٤ - عقب نظر مجلس الأمن، في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، في إطار صون السلام والأمن الدوليين، في المذكرة المفاهيمية عن "الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا" (S/2010/371، المرفق)، أصدر رئيس المجلس بياناً (S/PRST/2010/14) شدد فيه المجلس على أهمية الإشراف المستمر للقدرات المحتملة والقائمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والحكومات الوطنية، في جهود الدبلوماسية الوقائية بما فيها الوساطة. ورحب المجلس كذلك بتعزيز النهج الإقليمية لتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

١٥ - وتواصل الأمانة العامة العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال المساعدة في تعزيز قدرتها في مجال الوساطة والدبلوماسية الوقائية من خلال برنامج مشترك وُضع في عام ٢٠٠٨، وهو البرنامج الذي يتضمن إجراء تدريبات استناداً إلى الدروس المستفادة، وتطوير عدد من الأدوات، بما في ذلك إعداد قائمة من الخبراء التقنيين في مجال الوساطة. وخلال العام قيد الاستعراض، استمر إحراز التقدم على عدد من الجبهات، بما في ذلك المساعدة في وضع استراتيجية وساطة للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن وضع مبادئ توجيهية مشتركة لتنفيذ شراكات وساطة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في المستقبل. وسوف تُعرض أمثلة وتفاصيل محددة للتعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والوساطة في استعراض منتصف المدة للبرنامج العشري لبناء القدرات، الذي سيصدر في تشرين الثاني/نوفمبر.

حفظ السلام

١٦ - منذ عام ٢٠٠٧ والأمم المتحدة تقدم المساعدة للجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز قدرتها على تخطيط ونشر ودعم عمليات حفظ السلام ودعم السلام. وعلى مدار السنة الماضية، عملت الأمانة العامة والمفوضية معاً لتنفيذ التدابير المتفق عليها بينهما لتعزيز تبادل المعلومات، وتقاسم الدروس، ووضع آليات

لرصد درجة الاستعداد، وبناء القدرات التدريبية، وتعزيز التعاون المتبادل في مجال حفظ السلام.

١٧ - وتعمل الأمانة العامة بصفة خاصة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتقديم المشورة التقنية في مجالات الشؤون العسكرية، وعناصر الشرطة، والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، والأمن، والإعلام، واللوجستيات، ودعم البعثات، من حيث صلتها بتطوير القوة الاحتياطية الأفريقية، وكذلك عمليات الاتحاد الأفريقي الحالية، وتحديد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويشمل ذلك توفير الأدوات العملية، مثل قوائم مراجعة متطلبات ما قبل الانتشار وأدوات التخطيط، وكذلك تقديم المشورة بشأن أفضل ممارسات للأمم المتحدة في المناطق الأخرى ذات الصلة. ويمر تفعيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الآن بالمرحلة الثانية من المراحل الثلاث لتطورها، حيث تتركز الجهود على صقل الجوانب الرئيسية للمفهوم والقدرات التشغيلية اللازمة لدعمها. وستكون القدرات المكتسبة حتى الآن موضوعاً لتدريب بالحكاة والتقييم، يسمى *Amani Africa*، من المقرر إجراؤه في الفترة من ١٣ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

١٨ - وقد أحرز الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أيضاً تقدماً هاماً في قدراتها الجماعية على الرد على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال تطوير الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وقد أجري في المناطق قدر كبير من التدريب ضمن الإطار العام لخطة التدريب والتنفيذ في القوة الاحتياطية الأفريقية، كما أصبحت عناصر التخطيط في الاتحاد الأفريقي والمناطق جاهزة للعمل، وإن يكن في مراحل مختلفة من التطور. وقد أيد وزراء الدفاع والأمن في الاتحاد الأفريقي العناصر الرئيسية لمفهوم القوة الاحتياطية الأفريقية، في حين يتواصل صقل العناصر الأخرى، مثل قدرة الانتشار السريع، وعناصر الشرطة (بما في ذلك استخدام وحدات الشرطة المشكلة)، والقدرات المدنية. كما يجري تقديم المشورة فيما يتعلق بالتطوير المستمر لمفهوم اللوجستيات، بما في ذلك تيسير الزيارات إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي.

١٩ - غير أنه لا يزال يتعين التغلب على الكثير مما تم تحديده من قبل من التحديات التي تحول دون قدرة الاتحاد الأفريقي على نشر وإدارة وتشغيل عمليات الدعم من خلال القوة الاحتياطية الأفريقية (انظر A/64/359-S/2009/470، الفقرة ٥٢). وعلى وجه التحديد، تشمل التحديات المتبقية الرئيسية: التيقن من أن كل من المناطق تملك عناصر التمكين اللازمة التي تتيح لها أن تعمل بصورة فعالة، وضمان أن تتمتع القدرة المؤسسية على كافة المستويات

بالعمق اللازم لدعم عمليات النشر الفعالة في ظروف بالغة الصعوبة خلال مهلة قصيرة. وينبغي لبرنامج التدريب المسمى *Amani Africa* أن يوفر تقييماً للتقدم المحرز، غير أن الأهم هو أنه سيعمل على تحديد الاحتياجات وأوجه القصور في القدرة. كما يوفر التدريب فرصة لما يلي: (أ) تقييم وصقل مفهوم القوة الاحتياطية الأفريقية؛ (ب) وضع الأولويات للمرحلة الثالثة والأخيرة من إنشائها؛ (ج) إثبات صحة الأهداف المنشودة في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وتحديد التعديلات اللازمة، إن كان ثمة ضرورة لذلك.

٢٠ - وتواصل الأمانة العامة للأمم المتحدة أيضاً العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال إصلاح قطاع الأمن في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع الأمن. وتتركز هذه الشراكة على تقديم الدعم لوضع السياسة القارية للاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن وتطوير قدرة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ هذه السياسة. وفي هذا السياق، ستعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي لتطوير أدوات لسياسات إصلاح قطاع الأمن، وإجراء تقييم مشترك لإصلاح قطاع الأمن، وتخطيط البعثات. وتقوم الأمانة العامة بتيسير قيام خبراء إصلاح قطاع الأمن في الاتحاد الأفريقي بزيارات تعريفية إلى مقر الأمم المتحدة، فضلاً عن مشاركة موظفي إصلاح قطاع الأمن في الاتحاد الأفريقي في حلقة العمل السنوية المشتركة بين الوكالات التي تنظمها الأمم المتحدة لكبار المسؤولين القائمين على إصلاح قطاع الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الأمانة العامة بشكل وثيق مع المفوضية في تصميم وتنفيذ حلقات عمل توجيهية بشأن إصلاح قطاع الأمن لموظفي المفوضية ومكاتبها الميدانية والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٢١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٠، عملت المفوضية والأمانة العامة من أجل وضع مبادئ توجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن حماية المدنيين. وتركز هذا التعاون على تقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي تحققت في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، بهدف تكييف تلك الخبرات مع سياق القارة الأفريقية. وتعتزم المفوضية استخدام المبادئ التوجيهية لتوفير التوجيه لبعثات الاتحاد الأفريقي على أرض الواقع، وتوفير المعلومات اللازمة لصياغة الولايات التي يأذن بها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، كان من المقرر أيضاً تنظيم حلقات عمل لتوعية الموظفين المعنيين، وأفراد بعثات الاتحاد الأفريقي، والألوية الإقليمية في القوة الاحتياطية الأفريقية، لضمان تعميم حماية المدنيين في صلب جميع الأنشطة المتصلة بعمليات دعم السلام. ورحب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في كمبالا في تموز/يوليه ٢٠١٠، بالجهود التي تبذلها المفوضية في هذا الصدد، وطلب إلى المفوضية أن تواصل بذل جهودها وأن تقدم تقريراً إلى الأجهزة المعنية في الاتحاد الأفريقي لتمكينها من اتخاذ القرارات اللازمة استناداً إلى صكوك الاتحاد

الأفريقي ذات الصلة. وعلى المستوى التشغيلي، واصلت الأمم المتحدة دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتعزيز القدرة على حماية المدنيين وتقليل الخسائر في صفوف المدنيين في منطقة عمليات البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الأمم المتحدة جهود الاتحاد الأفريقي لوضع استراتيجية منسقة ومتناسكة للاتصالات، بما في ذلك جانب إعلامي عام، لنشر رسائل رئيسية ودقيقة عن عمليات البعثة إلى الجمهور الصومالي العام ومنظمات المجتمع المدني المحلية، فضلا عن صومالي المهجر.

٢٢ - وفي مجال الشؤون الإنسانية، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في ٢٥ آب/أغسطس في إطار البرنامج العشري لبناء القدرات. وستنظم مذكرة التفاهم هذه التعاون بينهما في ثلاثة مجالات هي: الإنذار المبكر، والتأهب للكوارث والتصدي لها؛ والتنسيق؛ وحماية المدنيين في حالات النزاع والكوارث الطبيعية. كما أنها ستعزز الشراكة بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الأفريقي في تقديم الإغاثة والحماية للمحتاجين. ويتزامن التوقيع على مذكرة التفاهم مع اعتماد الاتحاد الأفريقي لاتفاقية بشأن حماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا.

دعم البعثة

٢٣ - وفقا للمبادرات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل الواردة في تقريره السابق (A/64/359-S/2009/470، الفقرة ٤٩)، تعمل الأمانة العامة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لمواصلة معالجة بعض من احتياجاتها ذات الأولوية الرئيسية في مجالات المالية واللوجستيات والموارد البشرية والمشتريات. وتم اتخاذ العديد من الخطوات فيما يتعلق بتبادل المعلومات في هذه المجالات الحيوية.

٢٤ - وكان من بين المبادرات المقترحة تحديد إطار للتبادل المستمر لخبرات الأمم المتحدة ومعارفها بشأن عمليات قاعدة الدعم واللوجستيات. وفي هذا الصدد، قام مسؤولون من مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على مدى العام الماضي بست زيارات تمهيدية إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، وإلى قاعدة الأمم المتحدة لدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عنيتي، أوغندا. ومن المقرر تنظيم جولة دراسية تستغرق شهرا لفريق من منشأة اللوجستيات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في العام القادم. وتوفر هذه الزيارات وغيرها من أشكال تبادل المعلومات أساسا لإنشاء قاعدة قارية للوجستيات للاتحاد الأفريقي في المستقبل.

٢٥ - أما المبادرات القصيرة والمتوسطة الأجل الأخرى التي يجري استكشافها، فتشمل السماح لعمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن بالوصول إلى مرافق قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات؛ وإتاحة الفرصة للاستفادة من قدرة على التدخل السريع تضم فريقا صغيرا من الموظفين ذوي الخبرة في الأمم المتحدة في وظائف بدء التشغيل المهمة، مثل التخطيط والإدارة المالية والمشتريات والاستلام والتفتيش والهندسة والتوريد؛ والوصول إلى مخزونات النشر الاستراتيجية وعقود نظم الأمم المتحدة القائمة وقدرات النقل الاستراتيجية.

٢٦ - وسيطلب إحراز تقدم في هذه المبادرات تحليلا مفصلا للموارد المالية والبشرية وموارد الميزانية، والآثار القانونية المتصلة، في جملة أمور، بآليات السداد والتشغيل المشترك للعمليات. وإذا ما رغبت الهيئات التشريعية للأمم المتحدة في أن تضي الأمانة العامة قدما في هذه المبادرات، ستوضع خيارات للنظر فيها وإقرارها من جانب الجمعية العامة.

٢٧ - وأخيرا، تعتبر الزيارات التعريفية لموظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مقر الأمم المتحدة والبعثات الميدانية وسيلة هامة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون، وبخاصة في مجال دعم بعثات حفظ السلام. غير أن ذلك يتطلب أيضا موارد لا تتوفر حاليا في ميزانيات كل منها. وتستكشف الأمانة العامة تدابير بديلة قد تكون أكثر عملية، بما في ذلك إمكانية قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي بإعارة موظفين للأمم المتحدة بصورة مؤقتة.

دعم العمليات الجارية

٢٨ - إلى جانب التعاون الطويل الأجل بين الأمانة العامة والمفوضية في تعزيز قدرة الأخيرة على حفظ السلام من خلال القوة الاحتياطية الأفريقية، تعمل الأمانة العامة أيضا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرتها على التخطيط وإدارة العمليات الجارية، وفقا للأولويات التي تحددها المفوضية.

٢٩ - وفيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكجزء من الاستراتيجية العامة للأمم المتحدة للصومال ووفقا لمختلف قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارات ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، و ١٨٧٢ (٢٠٠٩) و ١٩١٠ (٢٠١٠)، عملت الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في التخطيط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونشرها وتشغيلها من خلال مجموعة إجراءات الدعم اللوجستي التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، الذي كان يتم من قبل من خلال فريق التخطيط التابع للأمم المتحدة.

٣٠ - وعلى النحو المبين بالتفصيل في تقاريري الأخيرة عن الصومال (S/2009/684 و S/2010/234 و S/2010/447)، أدى تقديم مجموعات إجراءات الدعم اللوجستي إلى تحسينات كبيرة في ظروف المعيشة والعمل لأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويشمل الدعم المقدم من خلال مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إيصال حصص الإعاشة، والوقود، والمخازن العامة والمستلزمات الطبية؛ الهندسة وتشديد المرافق الرئيسية؛ والصحة والصرف الصحي؛ والإحلاء الطبي والخدمات العلاجية، فضلا عن المعدات الطبية للمرافق الطبية بالبعثة؛ وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ وخدمات دعم المعلومات؛ وخدمات الطيران لعمليات الإحلاء وتناوب القوات؛ والمركبات والمعدات الأخرى؛ وبناء القدرات. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، يقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مباشرة بتوفير برامج تدريب لأكثر من ٧٠٠ من موظفي البعثة في العديد من هذه المجالات، أو بتقديم الدعم لهذه البرامج.

٣١ - وضمن مجموعة إجراءات الدعم، وكوسيلة لبناء القدرات المؤسسية فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، تم إدماج موظفي الاتصال من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع موظفي التخطيط والعمليات في مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة الموجودين في نيروبي قبل إيفادهم إلى مقر قوة البعثة في مقديشو. وفي مقديشو ونيروبي، يقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة أيضا بتدريب موظفي اللوجستيات للعمل في خلية لوجستيات البعثة في مقديشو.

٣٢ - وبالإضافة إلى مجموعة إجراءات الدعم، يستمر عنصر دعم البعثة في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في العمل بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في تقديم المشورة الفنية والدعم التشغيلي في مجالات التخطيط وإدارة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما في مجالات التخطيط العسكري والشرطة، وتكوين القوات، والطيران، والخدمات الطبية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والموارد البشرية، والأمن، والأعمال المتصلة بالألغام وخدمات التخلص من الذخائر المتفجرة، والتدريب والمعدات، والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من مجالات دعم البعثة. ويساعد الفريق المسؤول عن دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المفوضية في تطوير أو تحديث عدد من الوثائق الفنية الأساسية، بما في ذلك مفاهيم العمليات العسكرية وعمليات الشرطة، وقواعد الاشتباك، وخطط التنفيذ على مستوى البعثة، والتوجيهات الاستراتيجية، وغيرها من إجراءات التشغيل الموحدة. كما قدم الفريق الدعم لإجراء تقييم واسع للبعثة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، فإن تفاعل الفريق النشط مع البلدان التي تساهم والتي يمكن أن تساهم بقوات ومع الجهات المانحة، ومشاركته في عدد من الزيارات وعمليات التفتيش

السابقة للنشر، قد أدى إلى توفير المزيد من القوات وضباط الأركان، فضلا عن المعدات، للبعثة. ويكلف الفريق حاليا دعمه لعملية التخطيط لمراحل النشر التالية للبعثة.

التدريب

٣٣ - يجري التعاون التدريبي الحالي بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في سياق الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. ويشمل ذلك تقديم المساعدة إلى المفوضية في إجراء سلسلة من المناسبات التدريبية المصممة لدعم تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية. وتكثفت خلال العام الماضي جهود التدريب المشترك فيما بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. كما شارك أفراد المفوضية في الدورات التدريبية التي نظمتها الأمانة العامة بشأن الوساطة وتسوية النزاعات والانتخابات وإصلاح قطاع الأمن. وقدمت الأمانة العامة أيضا الدعم لعمل المفوضية في وضع البرامج التدريبية المستدامة وذات الصلة للموظفين على مستوى الإدارة لإعدادهم للنشر في عمليات حفظ السلام.

٣٤ - وتتم معايرة أنشطة دعم التدريب بطريقة تمكن مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من تحمل المسؤولية الكاملة عن البرامج أثناء تطورها. ويتركز هذا التدريب على تعزيز القدرة على التخطيط، وعلى وظائف محددة مثل الخدمات اللوجستية وعمليات الشرطة، وعلى إعداد كبار القادة المحتملين لنشرهم مستقبلا، فضلا عن رفع مستوى الوعي بالتحديات التي تواجه بعثات القوة الاحتياطية الأفريقية. وقد أكمل التدريب ما يقرب من ١٥٠ فردا من الاتحاد الأفريقي، والقوة الاحتياطية الأفريقية، والآليات الإقليمية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (من المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة)، وستدرجهم المفوضية في قوائم من أجل النشر المحتمل في عمليات دعم السلام مستقبلا. وبناء على طلب المفوضية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، يجري تقديم الدعم إلى التقييم المستمر للتقدم المحرز في تطوير القدرة التشغيلية للقوة الاحتياطية الأفريقية في برنامج *Amani Africa*، كما جرى تقديم المساعدة لمراكز الامتياز التدريبي الإقليمية لمساعدة الاتحاد الأفريقي في وضع نهج موحد يكون من شأنه تعزيز العمل التبادلي المشترك.

٣٥ - ومن أجل تنفيذ التوصية الواردة في تقريره السابق (A/64/359-S/2009/470)، الفقرة الفرعية ٤٩ (د)، تحت بند مبادرات الدعم المتوسطة إلى الطويلة الأجل)، بأن المفوضية الاتحاد الأفريقي يمكن أن تستفيد من إنشاء قدرات تدريبية مخصصة ومتكاملة لتغطية كل مديريات المفوضية، فإن الأمم المتحدة ستعمل جنبا إلى جنب مع المفوضية لإجراء تحليل للاحتياجات التدريبية، وهو ما سيساعد في إعلام وتحديد أولويات التنفيذ.

خارطة الطريق على المدى الطويل

٣٦ - كانت توصية أخرى من تقرير الساب (A/64/359-S/2009/470، الفقرة ٤٨) تتعلق بمساعدة الأمانة لمفوضية الاتحاد الأفريقي في سعيها لوضع خارطة طريق واسعة ومشاركة بين الإدارات لبناء القدرات في الأجل الطويل. ولا يمكن البدء في ذلك إلا بعد نظر الاتحاد الأفريقي واتخاذ قرارا بشأن هياكل وملاك الموظفين اللازمين لتفعيل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وفي غضون ذلك، بدأت المفوضية عددا من تدابير الإصلاح الداخلي الهامة في العام الماضي. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد مقترحات لإصلاح هيكل المفوضية وملاك موظفيها وميزانيتها (انظر الفقرة ٤٧ أدناه).

٣٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وافقت مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، في اجتماع رفيع المستوى مع الاتحاد الأوروبي في أكوسومبو، غانا، على الحاجة إلى تقييم جديد للوضع النوعي الحالي للهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وشمل الاستعراض الذي أجراه الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية تقييم التقدم المحرز في تفعيل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وتحديد التحديات القائمة وزيادة توضيحها فيما يتصل بأولويات الهيكل الأفريقي. ونتيجة لهذا التقييم، تعزز المفوضية، بالتعاون مع شركائها، وضع خارطة طريق تحدد الأولويات واحتياجات بناء القدرات في هذا الصدد مستقبلا. وستكون خارطة الطريق هذه مماثلة للخارطة التي اقترحت في تقرير الساب، لا سيما إذا وفرت إطارا يشمل جداول زمنية ومعايير أساسية وترتيبات للدعم المالي، بما من شأنه تعزيز فعالية الدعم المقدم من الشركاء والمناخين. والأمانة العامة على استعداد لمساعدة المفوضية وغيرها من الشركاء في تحديد المجالات التي تدخل ضمن هذه الخارطة، حيث يمكن للأمم المتحدة تعزيز دعمها التقني لتطوير قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن الدوليين.

التعاون على الصعيد القطري

٣٨ - بالإضافة إلى بناء المؤسسات، تعمل الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بصورة وثيقة على أرض الواقع، كل يوم، في مجموعة متنوعة من البلدان والمناطق. وبالإضافة إلى التفاعل اليومي اللازم لدعم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تعمل الأمانة العامة والمفوضية، جنبا إلى جنب مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بشكل وثيق على مدار العام الماضي في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، والنيجر، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكينيا، ومدغشقر، وموريتانيا. وفي مناطق أخرى حيث للأمم المتحدة بعثات لحفظ السلام، مثل كوت ديفوار والسودان والصحراء الغربية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا، يعمل الممثلون الخاصون للأمين العام

بشكل وثيق مع نظرائهم في الاتحاد الأفريقي ومكاتب اتصال وتمثيل الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتيسير التنسيق الفعال وتبادل المعلومات في الوقت المناسب وتوفير الدعم اللوجستي عند الطلب.

٣٩ - ونظرا لاتساع نطاق ولايات العمليات في السودان والصومال، تطلبت الشراكة التشغيلية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجود آليات إضافية لكفالة تماسك الاستراتيجية السياسية وتقسيم العمل. وفيما يتعلق بالسودان، وإلى جانب الآلية الثلاثية (التي أنشئت في عام ٢٠٠٨ بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان)، والتي أثبتت أنها آلية فعالة للتعاون، أنشأت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هذا العام منتدى تشاوريا يضم بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعميلة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وكبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، فضلا عن الشركاء الدوليين الرئيسيين.

٤٠ - وفيما يتعلق بالصومال، وقع ممثل الأمم المتحدة الخاص في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مذكرة تفاهم في نيسان/أبريل ٢٠١٠ لتعزيز التنسيق ومواءمة النهج المتبعة بين المنظمات الثلاث لدعم عملية السلام في الصومال. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز وتوثيق الشراكة فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية من خلال التبادل المنتظم للمعلومات ووضع برامج وأنشطة مشتركة في مجالات السلام والأمن والاستقرار في الصومال، وتنفيذ تلك البرامج والأنشطة، عند الاقتضاء.

٤١ - وتعزز الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تنظيم حلقة عمل مشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لتحديد أفضل الممارسات والاستفادة من الدروس المكتسبة من الخبرات في السودان (مجموعات إجراءات الدعم الخفيفة والثقيلة المقدمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وعمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور) وفي الصومال (مجموعة إجراءات الدعم المقدمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والمشورة التقنية المقدمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي). وتهدف المنظمتان إلى التوصل إلى اتفاق متبادل بشأن المزايا النسبية لكل منهما في مجال حفظ السلام، وبشأن سبل تحقيق أقصى قدر من فعالية العمليات المنشأة والتي سُنشأت مستقبلا، ووضع نماذج للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حفظ السلام في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، ستحدد حلقة العمل أيضا المجالات المحددة التي يمكن فيها للأمم المتحدة مساعدة الاتحاد الأفريقي على نحو أكثر فعالية على مدار العام المقبل.

رابعاً - التحديات التي تواجه قدرة حفظ السلام في الاتحاد الأفريقي

٤٢ - يتخذ الاتحاد الأفريقي تدابير بالغة الأهمية لتعزيز قدراته المؤسسية على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام، بدعم من الشركاء الرئيسيين. غير أن مسألة تأمين التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به والذي يتسم بالمرونة تظل تشكل تحدياً رئيسياً. وحتى الآن، لا تزال عمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، بإذن من مجلس الأمن، تُمول أساساً من خلال تبرعات الشركاء الدوليين، ولا سيما من خلال مرفق الاتحاد الأوروبي للسلام في أفريقيا، ومن خلال الاشتراكات المقررة في الأمم المتحدة. وبحكم طبيعتها، فإن التبرعات وتقلبها تؤدي إلى تحويل الجهود عن الهدف المطروح، وتتطلب قدراً غير متناسب من الاهتمام بأنشطة جمع الأموال. وكما أوضحت في تقريرتي السابق (A/64/359-S/2009/470)، ففي حين تسهم التبرعات إسهاماً كبيراً في نشر عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، فإن كفاءة درجة كافية من القدرة على التنبؤ والشمولية ظلت تمثل تحدياً، بالنسبة للتبرعات بصفة خاصة.

٤٣ - وقد كرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيان صحفي صدر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، دعوته للأمم المتحدة للنظر في إمكانية الإذن باستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة في عمليات دعم السلام التي يأذن مجلس الأمن للاتحاد الأفريقي الاضطلاع بها. وفي هذا السياق، يشدد الاتحاد الأفريقي على أنه عندما يضطلع بعمليات لدعم السلام، فإنه يتصرف بالنيابة عن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي بيانه الرئاسي الصادر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/26)، أكد مجلس الأمن مجدداً قراره ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، الذي اعترف فيه المجلس بالحاجة إلى تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل المنظمات الإقليمية عند اضطلاعها بعمليات لحفظ السلام في إطار ولاية للأمم المتحدة، وأعرب عن اعتزامه إبقاء جميع الخيارات قيد النظر في هذا الصدد.

٤٤ - وفي نفس البيان الرئاسي، أكد مجلس الأمن أيضاً على ضرورة أن تنظر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الدروس المستفادة من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومن مجموعة تدابير الدعم اللوجستي المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي حين يُخطط لتنظيم تدريب أوسع بشأن الدروس المستفادة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فإن الخبرة المكتسبة على مدى السنة الماضية تشير بوضوح إلى أن مجموعة إجراءات الدعم اللوجستي الممولة عن طريق الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة كانت عاملاً رئيسياً في تشغيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي الوقت نفسه، وعلى النحو المفصل في آخر

تقارير عن الصومال (S/2010/447)، المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لا تزال هناك تحديات، ولا سيما عدم توفر التمويل المستدام لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، والحاجة إلى تأمين التزامات طويلة الأجل لتقديم بدلات قوات البعثة. وفي حين يتم تمويل مجموعة إجراءات الدعم المقدم الأمم المتحدة من الاشتراكات المقررة، فإن البعثة والبلدان المساهمة بقوات فيها تتلقى أيضا دعما ماليا من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتعتبر زيادة تعزيز هذه الآلية أمرا بالغ الأهمية لضمان سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وتقديم الدعم في المجالات التي لا تمول من الاشتراكات المقررة.

٤٥ - ومن بين التحديات المتصلة بالاعتماد على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، أن الدعم المقدم من الأمم المتحدة يتطلب، وفقا للقواعد والإجراءات القائمة، إذنا في كل حالة على حدة من قبل مجلس الأمن، وبعد ذلك تحدد الجمعية العامة نطاق مجموعة إجراءات الدعم ومستوى الاشتراكات المقررة التي ينبغي اعتمادها. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أشرت في تقرير في العام الماضي، فإن أي دعم تقدمه الأمم المتحدة يخضع لأنظمة وإجراءات الأمم المتحدة، وبالتالي، يجب أن يكون مصحوبا بميكال الأمم المتحدة للإدارة والمساءلة.

إصلاحات مفوضية الاتحاد الأفريقي

٤٦ - من الأهمية ملاحظة أن مفوضية الاتحاد الأفريقي شرعت خلال العام الماضي في بذل جهد كبير للإصلاح الإداري يستهدف مجالات التوظيف ووضع الميزانيات والإدارة المالية والمساءلة. وفي مكتب نائب رئيس المفوضية، تم تعزيز وحدة التخطيط الاستراتيجي والإدارة لتمكينها من التركيز بشكل أفضل على السياسات والتخطيط والرصد والتقييم وتعبئة الموارد. ويهدف تحسين التخطيط الاستراتيجي في جميع المديرات إلى زيادة الشفافية والمساءلة.

٤٧ - وقامت المفوضية بتوسيع وتعزيز إدارة المالية بها بشكل كبير، حيث جددت نظم الإبلاغ، وتقوم بتحديث أنظمتها التكنولوجية، وتعمل على تصفية التقارير المالية وتقارير مراجعة الحسابات المتراكمة منذ ثلاث سنوات. وتُعزى هذه التقارير المتأخرة إلى حد كبير إلى تعدد مصادر تمويل المفوضية ومتطلبات الإبلاغ لفرادى الجهات المانحة. وحيث أن ميزانية عمليات دعم السلام تمثل أكثر من ثلاثة أرباع ميزانية المفوضية، فقد اتخذت المفوضية خطوات لتفويض بعض المسؤوليات إلى وحدة شبه مستقلة أنشئت حديثا في مديريةية السلام والأمن وزيادة مواردها البشرية بصورة كبيرة. وتم رفع مستوى الوحدة المعنية بالسلام

والأمن في إدارة المالية إلى شعبة، حيث تعمل على تبسيط قنوات العمل مع مديرية السلام والأمن. وفي حين لم تحقق هذه الإصلاحات كامل إمكاناتها، فإن الجهات المانحة اعترفت بتحقيق تحسن حقيقي في الإدارة المالية والمساءلة وتقديم التقارير خلال العام الماضي.

٤٨ - وتتفق عملية الميزانية بعد إصلاحها مع الأهداف العامة للخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، وتأخذ في الاعتبار جميع مصادر التمويل المتاحة للمفوضية (باستثناء عمليات دعم السلام). والهدف هو تجنب الأنشطة التي يجري تنفيذها خارج إطار الميزانية الرسمية. وبالإضافة إلى تحديد أكثر وضوحاً للأهداف والجدول الزمنية، فإن إصلاح نظام الميزانية يهدف أيضاً إلى ضمان تحسين إشراف الدول الأعضاء على المفوضية. وأصبحت الميزانية المخصصة للسلام والأمن الآن أكثر شمولاً، حيث تغطي جميع الأنشطة ذات الصلة في إطار الخطة الاستراتيجية، ولا تقتصر على الأنشطة التي تقوم بها مديرية السلام والأمن فحسب. ونتيجة لذلك، فإن تقديرات الميزانية تقدم صورة أكثر دقة لأنشطة المفوضية في هذا المجال (كانت ميزانية عام ٢٠٠٩ تبلغ ٥ ملايين دولار بينما كانت ميزانية عام ٢٠١٠ تبلغ ٢٦ مليون دولار). بيد أنه من المهم أن نلاحظ أن الميزانية التي وضعت مؤخراً لا تتضمن تقديرات تكاليف عمليات دعم السلام.

٤٩ - وثمة مبادرة أخرى للإصلاح المركزي جرى الاضطلاع بها فيما يتعلق بالتوظيف وإعادة تشكيل المفوضية. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ازداد حجم المفوضية بصورة كبيرة من حيث الموارد المالية (وبخاصة الموارد من خارج الميزانية)، والقوى العاملة والطموح. وفي ظل هذه الظروف، تعمل المفوضية إلى حد كبير في إطار الهيكل الذي اتفق عليه رؤساء الدول والحكومات في مابوتو عام ٢٠٠٣. وبموجب هذا الترتيب، يتم تخصيص ما يقرب من ٦٧٥ من الموظفين الدائمين للمفوضية. وفي حين لم يتم شغل هذه الوظائف بالكامل، فقد أسهمت الموارد من خارج الميزانية في نمو المفوضية إلى ما يقرب من ٤٦٥ موظفاً. وأدى ذلك بالمفوضية إلى إعداد اقتراح لإصلاحها وإعادة تشكيلها، وذلك لضمان أن يكون هيكلها الأساسي متناسباً مع الأنشطة والمهام الواردة في الخطة الاستراتيجية، مع تقليل الاعتماد على هيكل للتمويل من خارج الميزانية يتم توفيره أساساً من خلال تبرعات الشركاء الدوليين. وتجري مناقشة الهيكل المقترح مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على أمل أن يمكن النظر فيه في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٥٠ - وفي غضون ذلك، ودون المساس بالإصلاحات الممكنة، من المهم الإشارة إلى الجهود التي يبذلها الشركاء لمساعدة الاتحاد الأفريقي في إنشاء هياكل للمساعدة على تنفيذ الهيكل

الأفريقي للسلام والأمن. وقد اتفق الشركاء الدوليون والاتحاد الأفريقي على ترتيب التمويل المشترك لمساعدة المفوضية على تعيين ١٣٣ موظفا للعمل حصراً في تنفيذ برنامج السلام والأمن، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. ويهدف هذا الترتيب للتمويل إلى المساعدة على ضمان قدرة المفوضية على التنبؤ للتخطيط في مجالات التوظيف، واستقرار واتساق شروط الخدمة، والحد من الاعتماد الحالي على التوظيف المخصصة القصير الأجل. ويمكن لترتيب التمويل المشترك أن يساعد أيضاً في تخفيف عبء التقارير التي يتعين على المفوضية إعدادها لمختلف الشركاء، من خلال إنشاء هيكل واحد وموحد للإبلاغ. ورغم أن ذلك يعد خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، فإنه يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التعجيل بالموافقة على مختلف الهياكل بحيث يمكن للمفوضية تحقيق رؤية الدول الأعضاء لدورها في الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين.

٥١ - وبالإضافة إلى الإصلاحات الداخلية، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضاً بتعبئة الموارد من بين الدول الأعضاء فيها. وكان القرار الذي اتخذ خلال قمة طرابلس عام ٢٠٠٩ بزيادة الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء للميزانية العادية لصندوق السلام الأفريقي من ٦ إلى ١٢ في المائة تطوراً مشجعاً. غير أن هذه الزيادة هي زيادة متدرجة (على شكل زيادات سنوية بنسبة ٢ في المائة)، ولن تتحقق بالكامل إلا في عام ٢٠١٢. وقد تسهم هذه الأموال في الجهود التي تبذلها المفوضية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، لكنها لن تكون كافية لنشر ومواصلة عمليات دعم السلام الحالية.

٥٢ - وكجزء من أنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي للاحتفال بسنة السلام والأمن في عام ٢٠١٠، تبحث المفوضية أيضاً عن سبل للتعبئة الخلاقة للموارد من القطاع الخاص ومن خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما تبذل الجهود للبناء على الجهود الإقليمية لتعبئة الموارد التي تقوم بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية لبناء قاعدة مواردها الخاصة لتفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية مستقبلاً.

٥٣ - وتتواصل المناقشات بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء مرفق أفريقي عربي للسلام لتوفير التمويل لما يضطلع به الاتحاد الأفريقي من أنشطة لمنع نشوب النزاعات وعمليات لدعم السلام. وإذا ما أصبح ذلك واقعاً، وتلقى المرفق مساهمات كبيرة، فإنه سيمثل إضافة وإعادة تقييم هامة لقاعدة موارد الاتحاد الأفريقي.

خامسا - ملاحظات

٥٤ - تتطلب التحديات المعقدة في عالم اليوم تفسيراً متجدداً ومتطوراً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فقد أصبح التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أكثر فأكثر أهمية في معالجة النزاعات وحلها في جميع أنحاء العالم. وفي أفريقيا، أحرز الكثير من التقدم من خلال الجهود الجماعية والمساعدية التعاونية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأسهمت مبادرات الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، بدعم من الأمم المتحدة، مساهمات كبيرة في التخفيف من حدة النزاعات في أفريقيا، من خلال جهود الوساطة وحفظ السلام وإنفاذ السلام، وكثيراً ما كان ذلك يتم بموارد محدودة وفي أشد الظروف صعوبة وخطورة. وأود أن أشيد بقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، الذين ضحى كثيرون منهم بأرواحهم للمساعدة في تأمين قارتهم.

٥٥ - والمدى الذي يمكن به للأمانة العامة أن تحقق بالكامل شراكة استراتيجية لها معناها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في السعي من أجل السلام والأمن في المنطقة، إنما يتوقف على وجود إرشادات وتوجيهات من الهيئات التشريعية للأمم المتحدة. وقد أبرزت، في التقارير السابقة، ضرورة قيام مجلس الأمن بتفصيل رؤيته لهذه الشراكة الاستراتيجية. ويستتبع ذلك طرح توقعات واضحة المعالم لدور المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، بما يسهم في تمكين الأمانة العامة من أن تكون قادرة على المساعدة في تحقيق تلك الرؤية. وكما يتفق جميع أصحاب المصلحة، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لا يعني مجلس الأمن من اضطراره. بموجب الميثاق بالدور الرئيسي في صون السلام والأمن الدوليين. أما الجهود المبذولة للعمل مع المنظمات الإقليمية للتصدي الجماعي لتحديات السلام والأمن، فلا بد من القيام بما بما يتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتنسيقها تحت رعاية الأمم المتحدة. ولكن دون علاقة استراتيجية وتوجيهات واضحة حقاً، ستظل جهودنا للعمل معاً جهوداً قصيرة الأجل، ومخصصة، وأكثر تعقيداً، وأكثر تكلفة في الكثير من الحالات.

٥٦ - وفي هذا الصدد، فإن ضمان معالجة القضايا الموضوعية في التبادل السنوي للآراء بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سيتطلب آلية للأعمال التحضيرية والمتابعة. وكوسيلة للمتابعة المستمرة للاجتماعات المقبلة، يمكن النظر في الاستفادة من الفريق العامل المخصص الحالي التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا ليكون بمثابة أمانة غير رسمية للاجتماعات المشتركة. ويمكن لأعضاء مجلس الأمن من أفريقيا أن يكونوا في وضع جيد يمكنهم من تمثيل مصالح مجلس السلام والأمن وأعضائه في الفريق

العامل المخصص. وبالإضافة إلى ذلك، قد يرغب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في النظر في إنشاء فريق عامل من الخبراء من مختلف الدول الأعضاء لتوفير الدعم لنظرها ومناقشتها المنتظمة للمسائل ذات الاهتمام المشترك المدرجة على جدول أعمال كل من الهيئتين.

٥٧ - وحتى الآن، أدت التوجيهات الحالية من الجمعية العامة ومجلس الأمن بالأمانة العامة إلى التركيز على مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في تعزيز الهيكل الأفريقي للسلام والأمن من أجل تطوير قدراته في مجال حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. ومن الأهمية البالغة في هذا الصدد أن تعمل الأمانة العامة والمفوضية معا لضمان تكامل جهودهما، وأن تخضعا لمعايير وجدول زمنية واقعية. ومن المهم أيضا أن يحدد الاتحاد الأفريقي الآليات المؤقتة التي تمكنه من نشر عمليات دعم السلام بسرعة وإدارتها على نحو فعال ومواصلتها بمهارة، إلى أن يحين الوقت لتفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية. وفي هذا السياق، أرحب بعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في تقييم التقدم المحرز في تفعيل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وآمل أن نعمل مع الاتحاد الأوروبي للمساعدة في وضع خارطة طريق شاملة وطويلة الأجل للهيكل الأفريقي للسلام والأمن، مع معايير واضحة لتفعيله. ولتحقيق هذه الأهداف، يتسم التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بأهمية بالغة.

٥٨ - وفي الوقت نفسه، فإن إقامة شراكات لها معناها تتطلب فهما مشتركا والتزاما بأهداف وأساليب تحقيق تلك الشراكات. ويرتبط العديد من القيود المتصلة بالقدرات التي تواجهها المفوضية بالموارد البشرية. وتلتزم الأمم المتحدة بمساعدة الاتحاد الأفريقي في مواجهة احتياجاته، ويشجعي في هذا الصدد ما تبذله مفوضية الاتحاد الأفريقي من جهود لتحديد وتعيين الموظفين الذين لا بد للأمانة العامة من التفاعل معهم.

٥٩ - وكما هو الحال مع الأمم المتحدة، فإن فعالية الاتحاد الأفريقي هي محصلة لمجموع أعضائه. فالإرادة السياسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي هي التي ستكفل الآن، أكثر من أي وقت مضى، تمكين المنظمة من تحقيق الأهداف المنصوص عليها في قانونها التأسيسي ومواجهة التحديات الحالية للسلام والأمن في القارة. ولذا أتطلع إلى ما ستقره الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن مقترحات إعادة هيكلة مفوضيتهم وتنفيذ تلك المقترحات.

٦٠ - وإنني أحيي طموح الاتحاد الأفريقي وما يبذله من جهود لتلبية احتياجات السلام والأمن في القارة، وإن كان التحدي المتمثل في التمويل الذي يمكن التنبؤ به لا يزال قائما في المدى المتوسط. فلا بد وأن تتوفر الموارد الكافية لعمليات حفظ السلام ودعم السلام. وقد

ساعد العديد من شركاء الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، في تغطية التكاليف المرتبطة بنشر عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة.

٦١ - والأطر المالية الحالية للشراكة في عمليات حفظ السلام لا تفضي إلى بناء استراتيجية مستدامة طويلة الأجل. وكما أكدت في آخر تقارير عن الصومال، على سبيل المثال، فإنني اعتقد أن مجموعة إجراءات دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يجب أن تكون مماثلة للدعم المقدم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأنه ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التكافؤ بين معدلات السداد لأفراد الوحدات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولأفراد الوحدات في بعثات الأمم المتحدة. وإنني ملتزم بإيجاد حل لعدم توفر التمويل المستدام لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولضمان وجود التزام طويل الأجل بتوفير بدلات لموظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٦٢ - ولا بد الآن من إيجاد آلية أكثر قابلية للتنبؤ واستدامة، وخاصة فيما يتعلق بضمان تمكين الاتحاد الأفريقي من تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وفي هذا الصدد، أحيي الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والدول الأعضاء لما تبذله من جهود إضافية لتوسيع قاعدة الموارد، وتشجيع المزيد من تعبئة الموارد من داخل القارة. ويجب أيضا بذل الجهود لتعزيز المساهمات في صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي وضمان إمكان التنبؤ بهذه الأموال واستدامتها.

٦٣ - وفي السنوات الأخيرة، شهدنا نموا سريعا في حجم الطلب على بعثات حفظ السلام ونطاقها وتعقيدها. وكانت الأمم المتحدة تلعب دورا محوريا في تلبية هذا الطلب، وإن كانت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قد أصبحت تلعب هي الأخرى دورا متزايدا الأهمية. وفي ضوء الحقائق السياسية الجديدة على أرض الواقع، ولا سيما في أفريقيا، ونظرا للعبء المالي لحفظ السلام في وقت الأزمة المالية العالمية، فإن الأمم المتحدة منهكة أيضا في عملية التفكير في كيفية تحسين كفاءة عمليات حفظ السلام. وتُبدل الجهود للاستفادة من صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية على نحو أكثر فعالية في هذا المجال. ومع انتقالنا من حفظ السلام إلى بناء السلام في بعض البلدان في أفريقيا، يصبح من المهم أن نعيد تحديد نطاق ما نقدمه من مساعدة ودعم، وأن نعيد تحديد دورنا. وفي هذا الصدد، تصبح علاقتنا وجهودنا المشتركة مع الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية أكثر أهمية. وبعد الاستعراض الدوري للبرنامج العشري لبناء القدرات، وتقييم الاتحاد الأفريقي للتقدم المحرز فيما يتعلق بالقوة الاحتياطية الأفريقية وتفعيل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، فضلا عن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، والتدريب المشترك بشأن الدروس

المستفادة من الشراكات في حفظ السلام، فإن الأمم المتحدة ستعيد تعريف دعمها للاتحاد الأفريقي وتعاونها معه في مجال السلام والأمن الدوليين. واستنادا إلى الدروس المستفادة من التجارب المختلفة في تشاد والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين المنظمتين، فإنني أعتزم أن أقدم في غضون ستة أشهر تقريرا يتضمن عدة أمور، من بينها تحديد الرؤية الاستراتيجية للأمانة العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التعاون في ميدان السلام والأمن، ودراسة مجموعة متنوعة متزايدة من النماذج لحفظ السلام في أفريقيا.

٦٤ - وفي حين أن القدرة العسكرية قد تكون جزءا من أي حل محتمل، فإن السلام الدائم في القارة الأفريقية لا يمكن أن يعتمد على نشر القوة العسكرية وحدها. فلا بد وأن نبحت عن استراتيجيات طويلة الأجل على الصعيدين القاري والوطني، وعلى الصعيد المحلي قبل كل شيء، لدعم الجهود التي يبذلها القادة السياسيون لتطوير الإدارة الفعالة والقدرات لتحقيق الاستقرار الجوهري. ويشجعني الالتزام المتزايد من جانب القادة الأفارقة بالعمل مع الأمم المتحدة للاستفادة من آليات منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية عند ظهور أول علامات المشاكل، من أجل الحيلولة دون تدهور حالات الأزمات إلى الدرجة التي يصبح معها نشر بعثات لحفظ السلام هو الملاذ الوحيد. وإنني أحيي الاتحاد الأفريقي لإطلاق العديد من المبادرات الجديدة لصنع السلام وبناء السلام، التي ترتبط بسنة السلام والأمن، والتي تنطوي على المزيد من التعاون والشراكة مع الدول الأعضاء فيه، ومع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الشريكة.

٦٥ - إن احتياجات أفريقيا كثيرة، ولكن كثيرة أيضا هي المساهمات التي قدمها الأفارقة على مدى سنوات عديدة لحفظ السلام في منطقتهم وخارجها. وإنني أدرك وأقدر مع التواضع المساهمات والتضحيات التي قدمها العديد من البلدان الأفريقية من أجل الأمم المتحدة ومن أجل عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ونحن نمضي قدما في القرن الحادي والعشرين لمواجهة تحديات السلام والأمن، فإننا سنواصل العمل في شراكة مع الاتحاد الأفريقي. وأود أن أشيد برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، لقيادته والتزامه الشخصي بعملية الإصلاح الإداري في المفوضية. وأود أيضا أن أشيد برجال ونساء الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذين يعملون في أفريقيا من أجل قضية السلام والاستقرار في القارة.